

## تعيم رقم (07) لسنة 2023

**بشأن جمع بعض خدمات مكاتب التدقيق المطلوب تقديمها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010**

**بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها**

المحترم

السيد / رئيس مجلس الإدارة

انطلاقاً من دور الهيئة بالتوسيع بما جاء في القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وبهدف التنسيق والمتابعة مع الشركات المخاطبة بأحكام هذا القانون، ولضمان التطبيق السليم لما جاء في اللائحة التنفيذية بشأن إمكانية الجمع بين بعض الخدمات المقدمة من مكاتب التدقيق.

فقد قالت هيئة أسواق المال باستحداث مصروفه تعكس مدى إمكانية جمع تلك الخدمات مع بيان الضوابط التي يجب اتباعها في حالة الجمع، بالإضافة إلى مبررات عدم إمكانية الجمع.

وعليه تسترعي هيئة أسواق المال انتباه جميع الشركات المخاطبة بأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها إلى ضرورة مراعاة الالتزام بما ورد في المصروفه المشار إليها من خلال الملف المرفق (المصروفه).

مع الأخذ بالاعتبار أنه في حال وجود تعاقدات حالية تخالف بعض ما ورد في المصروفه، فإن الفترة الانتقالية للالتزام هي انتهاء تلك التعاقدات (فيما عدا التعاقدات المخالفة لأحكام القانون واللائحة التنفيذية التي وردت فيها نصوص بعدم جواز الجمع).

أ.د. أحمد عبد الرحمن الملحم

صدر بتاريخ 2023/06/05